14 أكتوبر
14 OCTOBER

يومية - سياسية - عامة

تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير

محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الثلاثاء 9 سبتمبر 2025 الموافق 17 ربيع الأول 1447 هـ - العدد 17973 - السنة 57 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة

مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

معركة ضبط الأسعار وحماية المستهلك

المحامي سالم سلمان الوالي*

يمر الاقتصاد اليمني بمرحلة حرجة تتداخل فيها الأزمات البنيوية مع آثار الحرب الاقتصادية التي تقودها الميليشيات الحوثية، وفي ظل هذه الظروف، تتحمل وزارة الصناعة والتجارة مسؤولية استراتيجية في قيادة مسار الإصلاح الاقتصادي، وضبط الأسواق، وحماية القطاع الخاص من الممارسات غير المشروعة.

إن نجاح هذه المهام لا يقتصر على المعالجات الآنية، بل يرتبط بتأسيس بنية اقتصادية أكثر انضباطًا وشفافية، قادرة على استعادة الثقة المحلية والدولية، وخلق بيئة جاذبة للاستثمار.

أولاً: الإصلاحات الاقتصادية – استعادة الانضباط المؤسسي

قامت الوزارة بخطوات عملية لإعادة ترتيب البيت التجاري من الداخل، أبرزها:

• نشر قوائم رسمية بالوكالات والعلامات التجارية غير المحدثة، وإلزام مالكيها بتجديد بياناتهم خلال مهلة زمنية محددة، مع التحذير من الشطب النهائي في حال عدم الالتزام.

• تعزيز التكامل مع البنك المركزي اليمني لضمان انعكاس استقرار سعر الصرف على السوق السلعي بشكل مباشر، وتقييد أي محاولات للمضاربة بالعملة أو استغلال الفجوات التشريعية.

هذه الإصلاحات ليست مجرد إجراءات إدارية، بل هي إصلاحات هيكلية تؤسس لاقتصاد منظم يحقق التوازن بين متطلبات الإيرادات العامة وحماية النشاط التجاري.

ثانيًا: ضبط الأسعار وحماية المستهلك

يمثل استقرار الأسعار الركيزة الأساسية للأمن الاقتصادي والاجتماعي. وفي ظل التحسن الأخير للعملة الوطنية، برز تحدي إلزام الموردين والتجار بمواءمة أسعار السلع الأساسية مع هذا التحسن.

وقد اعتمدت الوزارة آليات متعددة لتحقيق ذلك:

• تفعيل أدوات الرقابة الميدانية عبر حملات مشتركة مع السلطات المحلية والنيابة العامة.

• فرض عقوبات تصاعدية تبدأ من الغرامات وتنتهي بسحب السجلات التجارية بحق المخالفين.

• إشهار التسعيرات المرجعية بشكل واضح لتقليص فجوة المعلومات بين المستهلك والتاجر، ومنع الاحتكار.

إن ضبط الأسعار لا يُنظر إليه كإجراء قصير المدى فحسب، بل هو سياسة اقتصادية تستند إلى مبادئ الشفافية، العدالة السعرية، واستقرار العرض والطلب.

ثالثًا: حماية القطاع الخاص – شريك في التنمية

يدرك صانع القرار الاقتصادي أن القطاع الخاص ليس مجرد متلق للسياسات الحكومية، بل هو شريك محوري في إعادة البناء. ومن هذا المنطلق، تركز الوزارة على:

• إشراك الغرف التجارية في صياغة السياسات السعرية، بما يحفظ هامش الربح المعقول للتاجر ويصون القدرة الشرائية للمستهلك.

• تحفيز المنافسة المشروعة من خلال مكافحة الممارسات الاحتكارية وخلق بيئة تجارية عادلة.

• تشجيع الصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة كأداة لتقليل الكلفة البديلة الناتجة عن الاعتماد الكلي على الواردات.وبهذا يصبح القطاع الخاص مكملاً لسياسات الدولة، لا عبئًا على الاقتصاد.

رابعًا: مرحلة التحول من الاستقرار النقدي إلى الاستقرار الهيكلي

إن تعافي العملة الوطنية بنسبة تقارب 40 % خلال الفترة الأخيرة أتاح فرصة نادرة لإعادة التوازن إلى الأسواق. لكن هذا الاستقرار النقدي لن يكتمل إلا إذا رافقته:

• سياسات ضريبية عادلة تقلل التشوهات في السوق.

• توسيع قاعدة الإنتاج المحلي بما يخفف من ضغط الاستيراد.

• آليات شفافة للتوزيع والرقابة تمنع إعادة إنتاج الأزمات.

فالتحول الاقتصادي الحقيقي لا يقاس فقط بتحسن سعر الصرف، بل بمدى انعكاس هذا التحسن على معيشة المواطن، واستقرار الأسواق، وحماية النشاط التجاري المشروع.

تؤكد وزارة الصناعة والتجارة أن الإصلاحات الاقتصادية وضبط الأسواق وحماية القطاع الخاص هي أضلاع مثلث واحد لا يمكن لأي منها أن ينفصل عن الآخر. ومع استمرار دعم القيادة السياسية ودولة رئيس الوزراء، فإننا ماضون نحو بناء اقتصاد أكثر انضباطًا، سوق أكثر شفافية، وشراكة حقيقية بين الدولة والقطاع الخاص.

وفي هذا الطريق، رسالتنا واضحة:

لا استقرار اقتصادي بلا عدالة سعرية، ولا حماية للمستهلك بلا التزام تجاري، ولا مستقبل للاستثمار بلا قطاع خاص قوي وملتزم.

* نائب وزير الصناعة والتجارة

وكيل وزارة الصناعة يؤكد عزم الوزارة إلغاء وشطب (8781) علامة ووكالة تجارية

عدن / خاص:

أكد وكيل وزارة الصناعة والتجارة، لقطاع خدمات الأعمال الدكتور راشد حازب، عزم الوزارة إلغاء 508 علامات تجارية من الوزارة لعدم استكمال الإجراءات القانونية، بالإضافة إلى شطب 1902 علامة تجارية لعدم تجديدها، وشطب 6371 وكالة تجارية في حال لم تستكمل الإجراءات القانونية او تجدد العلامات والوكالات التجارية خلال 30 يوما من الإعلان الصادر من الوزارة.

وقال حازب في مؤتمر صحفي عقده، أمس، بالعاصمة المؤقتة عدن "إن هذه الإجراءات تأتي بتوجيهات من وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول ونائبه سالم الوالي واستنادًا إلى تنفيذ قرارات دولة رئيس مجلس الوزراء، المتعلقة بدعم الاستثمار والحفاظ على انتظام الحركة التجارية، فضلاً عن مواكبة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب وغسل الأموال، والتصدي للشركات الوهمية، وفي إطار الإصلاحات والتعافي الاقتصادي وتفعيل الإيرادات المركزية، لمواجهة التجار المتنعين عن تجديد علاماتهم ووكالاتهم والذين اكتفوا بتجديدها في مناطق سيطرة المليشيات الحوثية الارهابية في صنعاء".

واضاف "أن الوزارة ماضية في إلغاء وشطب أي وكالة أو سجل أو علامة تجارية خاملة لم تفعل أو تُجدد أو تستكمل إجراءاتها القانونية في إطار جهود الوزارة لتنظيم بيئة الاستثمار وإتاحة المجال أمام رواد الأعمال والمستثمرين الجدد للاستفادة من الوكالات والعلامات التجارية الخاملة وإعادة تفعيلها بما يسهم في تعزيز التنافسية ويخدم مصلحة المستهلك".

وأشار إلى أن شطب الوكالات والعلامات التجارية غير المجددة لا يعني إقصاء أصحابها، بل يفتح الباب أمام آخرين لتطويرها واستثمارها.. موضحاً أن إلغاء العلامة التجارية التي لم تُستخدم لأكثر من خمس سنوات يمنح فرصة لإعادة استثمارها في مشاريع ومنتجات جديدة.

كما لفت إلى أن هذه الإجراءات تشمل جميع المحافظات.. مؤكداً أن الوزارة منحت التجار وأصحاب الوكالات والعلامات غير المجددة، مهلة زمنية مدتها 30 يوماً لتصحيح أوضاعهم، واستكمال الإجراءات اللازمة.. محذراً من أن الوزارة ستتخذ بعد انقضاء المهلة كافة الإجراءات القانونية لشطب غير الملتزمين بشكل نهائي.

نائب مدير عام أراضي لحج لـ 14 أكتوبر

ندعو المواطنين للالتزام بالإجراءات القانونية المنظمة للبناء حفاظا على أرواحهم

لحج/عادل قائد:

اكد نائب مدير عام الاراضي والمساحة والتخطيط العمراني بلحج فهد عبد العزيز، ضرورة التزام المواطنين بالإجراءات القانونية المنظمة للبناء حفاظا على ارواحهم وممتلكاتهم والتعاون مع الجهات المختصة من اجل الحفاظ على سلامة المجتمع والمظهر الجمالي للمدينة، لافتا الى ان الهيئة لن تتهاون في حماية الاراضي العامة من اي اعتداء وستواصل عملها في ضبط المخالفات ومحاسبة المخالفين وفق القوانين ولن تسمح باستمرار الاعتداءات والتجاوزات التي تضر بالمصلحة العامة وتعرقل خطط التنمية العمرانية وتسبب اضرارا بالأرواح والممتلكات واغلاق منافذ ومجاري السيول.

وأشار عبد العزيز الى ان المباني التي تم تشييدها في الوديان ومجاري السيول في مناطق الوهط وبئر احمد والحسوة هي مبان عشوائية وغير مرخصة وتشكل مخالفة واضحة للمخططات الحضرية المعتمدة واتت السيول وسببت كوارث واضرارا بالغة بسبب العشوائية، منوها أن ما يقوم به المواطن من بناء عشوائي يشكل خطرا مباشرا على حياة الناس خصوصا ما شهدته لحج مؤخرا من امطار وسيول، وخلفت كوارث بشرية ومادية جسيمة، وقد اطلقنا تحذيرات للمواطنين بعدم البناء في الوديان ومجاري السيول، ولكن بعضهم لم يلتزم بالتوجيهات، ونكرر تحذيرنا من البناء في مواقع السيول خاصة وان المنخفض الجوي لا يزال قائما.

ونوه نائب مدير عام اراضي لحج، ان قيادة المحافظة تولي قضايا الاراضي اهتماما وان المحافظ التركي حريص على قضاياهم كما ان رئيس الهيئة العامة للاراضي سالم ثابت العولقي ومدير عام الاراضي بلحج المهندس خلدون علي محمد يولون قضايا الاراضي جل الاهتمام ويعملون على حل الاشكاليات والصعوبات التي تعترض نشاط الفرع بلحج.

المستشفى العربي ينظم فعالية الدعم المجتمعي لمرضى القلب

عدن / خاص:

بمناسبة اليوم العالمي للقلب 29 سبتمبر تستعد إدارة المستشفى العربي الحديث لتنظيم فعالية الدعم المجتمعي لمرضى القلب وذلك خلال الفترة من 11حتى 30 سبتمبر 2025، وذلك احياء لليوم العالمي للقلب الذي يوافق الـ29 من سبتمبر من كل عام.

و أوضح الأستاذ الدكتور محمد السعدي مدير عام المستشفى العربي الحديث رئيس جمعية أطباء القلب عدن ان مجلس إدارة المستشفى العربي الحديث وافق مشكورا على تقديم خدمات قلبية برسوم مخفضة جدا تشمل باقة التقييم القلبي وتشمل إجراء معاينة مجانية من استشاري القلب وإجراء تخطيط القلب والايكو القلبي والدوبلر برسوم إجمالية 10 آلاف ريال يمني بينما كانت رسوم هذه الخدمات 23 ألف ريال ؛ وخدمة القسطرة القلبية التشخيصية بتخفيض 30 % من الرسوم الفعلية، وكذا خدمة القسطرة القلبية العلاجية بتركيب دعامات قلبية بتخفيض 30 % من الرسوم الفعلية.

و أوضح الأستاذ الدكتور محمد السعدي أن هذه الخدمات تتم في مركز القلب والقسطرة القلبية في المستشفى العربي الحديث تحت إشراف الدكتور علاء خضور استشاري القلب والقسطرة القلبية في المستشفى وبمشاركة فريق طبي وفني وتمريضي داعم لمتابعة الحالات من قسم الباطنة بمشاركة اختصاصيي الباطنة د.أيمن فؤاد ود.رنا مصطفى وقسم العناية المركزة بمشاركة د.ياسمين هادي وطبيب التخدير والعناية المركزة الروسي شويم وإدارة التمريض بإشراف الأستاذة فتحية عبدالعزيز.

و اختتم السعدي تصريحه بأنه يمكن التواصل مع قسم الاستعلامات في المستشفى العربي للتسجيل والاستفسار.

سبعة أعوام من التجاهل

القيناشي «مصاب نقطة القوز» يناشد قيادات أبين الإنصاف

ابين / خاص :

في زاوية مظلمة من مشهد النسيان والإهمال، يقبع محمد أحمد محمد عبدالله القيناشي، أحد أبناء مديرية مودية، والذي لا يزال يعاني منذ سبعة أعوام من إصابات بليغة أفقدته عينه ويده، نتيجة هجوم إرهابي استهدف نقطة القوز – المفرق التابعة للحزام الأمني، دون أن يُدرج حتى اليوم ضمن كشوفات الجرحى أو يتلقى أي رعاية أو تعويض.

وفي قلب الحدث، شجاعة لا تُنسى، حيث تعود تفاصيل القصة إلى سبع سنوات مضت، حين هاجمت جماعة مسلحة نقطة القوز في مودية، في واحدة من أبشع العمليات الإرهابية التي راح ضحيتها خمسة من أفراد الحزام الأمني. كان القيناشي حينها يمارس مهنته البسيطة في تربية النحل بالقرب من موقع الهجوم، لكنه لم يتردد لحظة، فترك مصدر رزقه، وهرع إلى النقطة حاملاً سلاحه الشخصي، مدفوعاً بمروءته ومبادئه، لمساندة زملائه في صد الهجوم.

ورغم بساطته، أظهر القيناشي شجاعة افتقدها كثيرون، لكنه دفع ثمناً باهظاً، فقد أصيب إصابة مباشرة أفقدته إحدى عينيه ويده، وأصبح عاجزاً كلياً عن العمل.

وبعد الإصابة، يروي القيناشي معاناته، في مناشدته التي بعث بها إلى وسائل الإعلام، أنه ومنذ يوم الحادثة، تنقّل بين المستشفيات دون استقرار، وسط عجز أسرته عن تغطية نفقات العلاج، إلى أن تدخل الشهيد القائد صدام المتر الصالحي – قائد حزام مودية آنذاك – وقام بإدخاله المستشفى باسم أحد الجنود، في خطوة إنسانية مكنته من تلقي الإسعافات وإنقاذ حياته.

ويضيف أن القائد الصالحي كان يخصص له مبلغاً شهرياً من راتبه الخاص، مراعاة لوضعه المعيشي الصعب، إلا أن هذا الدعم انقطع بوفاة القائد، ليعود القيناشي إلى دائرة التهميش والعوز.

وفي ظل صمت رسمي للجهات المعنية تدهورت حالته الصحية والمعيشية، وهو يناشد كافة المسؤولين والقيادات في أبين بالنظر في حالته وإنصافه، مؤكداً أن تجاهله كل هذه السنوات، رغم إصابته أثناء أداء الواجب، يمثل وصمة عار في جبين المؤسسات الأمنية التي لطالما تغنّت بتضحيات رجالها.

من جانبه قال القيناشي: سبعة أعوام ولم يُدرج اسمي في قوائم الجرحى! طرقنا كل الأبواب دون جدوى، بينما هناك من يجني الملايين باسمنا ودمائنا. هل يُعقل أن يُترك مصاب فقد حواسه دون حتى أبسط حقوقه؟"

وأضاف متأثراً : ألم يتحرك ضمير أحد المسؤولين؟ أليس من واجبهم الأخلاقي والإنساني إدراج اسمي ضمن المصابين في الهجوم الإرهابي؟ لقد قدمت ما لم يقدمه الكثيرون، وأنا رجل بسيط لم يكن يملك سوى شجاعته ونيته الصافية".

واختتم القيناشي مناشدته قائلاً: أنني أوجه رسالتي هذه إلى الضمير الإنساني وإلى قلوبكم قبل مناصبكم، إلى ضمائركم قبل آذانكم. أنظروا بعين الرحمة والعدل إلى ما خلّفته مصالحكم من أضرار على البسطاء. وإن لم تستجيبوا، فإن الله لن يُضيع أجر من قدم روحه ودمه دفاعاً عن الأرض والعرض".

الاسم: محمد أحمد محمد عبدالله القيناشي

الموقع: مديرية مودية – محافظة أبين

تاريخ الإصابة: منذ 7 أعوام في هجوم نقطة القوز

المطلب: إدراجه ضمن كشوفات الجرحى وتقديم الرعاية الصحية والاجتماعية.

يوميات

المسار المتناقض للجامعات شرقًا وغربًا

يكتبها / السفير د. محمد عبدالمجيد قباطي

رغم أن كلًا من جامعتي "بولونيا" و"أوكسفورد" في أوروبا، وجامعات "الزيتونة" و"القرويين" و"الأزهر" في العالم الإسلامي، انطلقت من قلب المؤسسات الدينية وفي زمن متقارب نسبيًا، إلا أن مسارات تطورها قد أخذت اتجاهات متناقضة. فبينما تحولت الأولى إلى مراكز فكر عالمي ومؤسسات بحثية رائدة في قمة التصنيفات الدولية، بقيت الثانية حبيسة قوالب تقليدية، مهمّشة أكاديميًا خارج التصنيفات العالمية الحديثة. فما الذي يفسّر هذا الانفصال العميق في المسار، رغم التشابه في النشأة والدور المبكر؟

نشأة دينية... وتكريس للمعرفة الشرعية

بدأت الجامعات الإسلامية الثلاث الكبرى، الزيتونة (737م) في تونس والقرويين (859م) في المغرب والأزهر (972م) في مصر، كمدارس علمية عريقة استقطبت طلبة من أنحاء العالم الإسلامي، وارتكزت على تدريس العلوم الشرعية، الفقه، اللغة، والمنطق. لم تكن هذه المؤسسات مجرد أماكن للدراسة، بل مثلت فضاءات لتشكيل الهوية الفكرية للأمة الإسلامية، وخرجت منها أجيال من الفقهاء والعلماء الذين أثروا الحياة العامة بالفتوى والاجتهاد.

وبالمثل، انطلقت جامعتا بولونيا (1088م) وأوكسفورد (1096م) من رحم الكنيسة، حيث كان اللاهوت والقانون الكنسي في صدارة العلوم التي تُدرّس. كانت الجامعة، في كلا النموذجين، مؤسسة تؤسس للمعرفة وتنشرها تحت عباءة الدين، وتعكس في الوقت ذاته البنية الفكرية والسياسية للعصور الوسطى.

مسارات متباعدة: التنوير مقابل الجمود

بداية التشظي جاءت من التحول الجوهري في مفهوم "العلم" والمعرفة في أوروبا في أواخر العصور الوسطى. فمع عصر النهضة، بدأ العقل الأوروبي يتجه نحو استقلالية المعرفة عن الدين، فدخلت الفلسفة والفيزياء والرياضيات والطب والفنون إلى الحرم الجامعي، وشيئًا فشيئًا، أصبحت الجامعات الغربية ساحات للعقلانية والتجريب والشك المنهجي. هذه النقلة التاريخية لم تكن مجرد تغيير في المقررات، بل كانت تحوّلًا في الذهنية؛ إذ انتقلت المعرفة من حراسة الموروث إلى مغامرة الاكتشاف.

على النقيض، خضع التعليم الإسلامي لتقليد قَبْلي وتحجيم متزايد للعلوم العقلية والتجريبية. بعد الاجتياح المغولي وسقوط بغداد، ثم هيمنة الفقه السلطاني، تراجعت الرياضيات، والطب، والكيمياء، والفلك في الحواضر العلمية الإسلامية، ولم تُدمج في المناهج الرسمية للجامعات التقليدية. وبهذا ضاعت تدريجيًا حيوية العقل العلمي الذي مثّله ابن الهيثم والرازي وابن النفيس، وبقيت الجامعات مأسورة في حقل ضيق من العلوم الشرعية.

ولم يقتصر الجمود على العلوم الطبيعية، بل امتد أيضًا إلى العلوم الإنسانية والاجتماعية. فهذه الأخيرة، بدل أن تنفتح على مناهج النقد والتحليل، بقيت أسيرة للعقل البياني والنقلي، وفق ما وصفه محمد عابد الجابري في مشروعه الفكري حول "العقل العربي". لقد ظل العقل البرهاني، القائم على الاستدلال والبرهان، مهمشًا، بينما هيمنت أساليب الحفظ والتفسير على حساب المناهج الوضعية والنقدية التي شكلت أساس علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والعلوم السياسية في الغرب. وهكذا، بينما أنجبت الجامعات الأوروبية روادًا أسّسوا للحداثة الفكرية والعلوم الاجتماعية مثل جون لوك وأميل دوركايم وباروخ سبينوزا وجان جاك روسو وماكس فيبر، بقيت الجامعات الإسلامية بعيدة عن إنتاج فكر نقدي قادر على قراءة المجتمع وتحولاته.

استقلال الجامعة... مفتاح التحول

حصلت جامعات مثل بولونيا وأوكسفورد مبكرًا على مواثيق ملكية أو بابوية ضمنت لها استقلالًا إداريًا وعلميًا، ما سمح بنمو تدريجي لمجالس الكليات، وانتخاب العمداء، وتوسيع التخصصات. هذا الاستقلال لم يكن شكليًا فحسب، بل أسس لثقافة مؤسسية تتيح للجامعة أن تعيد إنتاج ذاتها مع كل جيل جديد.

في المقابل، بقيت الجامعات الإسلامية تحت سلطة المؤسسة الدينية أو السلطان الحاكم، ولم تُطوَّر بنية مستقلة تتيح لها التوسع أو التجديد المؤسسي. بل إن محاولات الإصلاح في القرن العشرين غالبًا ما رافقها تأميمٌ للأوقاف، مما عطّل استقلالها المالي وزاد من تبعيتها للدولة المركزية.

التمويل: من أوقاف السّوق إلى صناديق الاستثمار

في العصر الذهبي للإسلام، كانت الأوقاف تمول التعليم والعلماء، وتوفر الطعام والسكن والكتب للطلبة. جامع الزيتونة مثلًا كانت له أوقاف على الأسواق، والمزارع، والعقارات، وكذلك الأزهر الذي دعم آلاف الطلاب عبر أوقاف عينية ومادية. غير أن هذه الأوقاف تدهورت بفعل التأميم، والإدارة البيروقراطية، وفقدان الرؤية الاستثمارية، لتتحول إلى عبء إداري بدل أن تكون مصدرًا للتجديد.

أما الجامعات الغربية، فقد طورت نموذجًا حديثًا لصناديق الوقف، تُدار من خلال استراتيجيات استثمارية دقيقة، وتُستخدم في تمويل البحث العلمي، والمنح، ورواتب الكفاءات، وتوسيع البنية التحتية. فجامعة أوكسفورد اليوم تدير صندوقًا وقفيًا يقارب 12 مليار دولار، بينما تملك جامعة هارفارد الأمريكية وقفًا يتجاوز 50 مليار دولار. هذا الفارق في إدارة الوقف جعل الجامعات الغربية قادرة على تمويل أبحاث متقدمة في الذكاء الاصطناعي والطب الجيني والطاقة المستدامة، بينما بقيت الجامعات الإسلامية في موقع المتلقي لما ينتجه الآخر.

الخلاصة: إرث ضائع وفرصة ممكنة

إن الجامعات الإسلامية لم تفتقر إلى الرؤية أو الأوقاف أو العراقة، لكنها افتقرت إلى التحديث المنهجي، والاستقلال المالي، والانفتاح المعرفي. وبينما أعادت الجامعات الغربية اختراع ذاتها مع كل مرحلة فكرية، من الإصلاح إلى التنوير إلى الثورة الصناعية، بقيت الجامعات الإسلامية حبيسة الإطار الذي نشأت فيه، دون تحديث وظيفي أو معرفي.

اليوم، ومع عودة الحديث عن الوقف التعليمي وضرورة إحياء النموذج الحضاري الإسلامي في التعليم، فإن الفرصة سانحة لإطلاق مشروع جامع بين الأصالة والحداثة: مؤسسة تعليمية تجمع بين رسوخ الأزهر والزيتونة والقرويين، وابتكار أوكسفورد وبولونيا وهارفارد. جامعة وقفية، مستقلة، شاملة، ومتجددة، تكون مختبرًا للعقل المسلم في القرن الحادي والعشرين، وتستعيد ما فقدناه من موقع ريادي في إنتاج المعرفة، بدل الاكتفاء باستهلاكها.